Tikrit Journal of Administrative and Economic Sciences, Vol. 20, No. 65, Part (2): 259-274
Doi: www.doi.org/10.25130/tjaes.20.65.2.14

Tikrit Journal of Administrative and Economics Sciences
مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية
ISSN: 1813-1719 (Print)
E-ISSN: 3006-9149

An analytical study of economic shocks on the gross domestic product in Iraq for the period (1990-2021)

Muhammad Ghayeb Yaqoub*, Samir Mohamed Fakhry
College of Administration and Economics/Tikrit University

Keywords:
Double economic shocks, economic shock, oil prices, gross domestic product

A R T I C L E I N F O

Article history:
Received 06 Oct. 2023
Accepted 05 Feb. 2024
Available online 31 Mar. 2024

©2023 THIS IS AN OPEN ACCESS ARTICLE UNDER THE CC BY LICENSE
http://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

*Corresponding author:
Muhammad Ghayeb Yaqoub
College of Administration and Economics/Tikrit University

Abstract: The study aims to clarify and analyze the dual economic shocks on the gross domestic product for the period 1990-2021. The study assumes that there is a statistically significant negative impact relationship from the dual shocks to which the Iraqi economy was exposed during the period of the study on the gross domestic product, where the descriptive method was used. (Analytical) in the research and reached the most important conclusions that the Iraqi economy was exposed to a set of dual economic shocks during the study period, including war shocks, epidemic shocks, and blockade shocks, all of which were negatively reflected in the gross domestic product. The most important recommendations that were addressed in the research were making use of oil surpluses in Establishing a sovereign fund for economic stability, as this fund can work to invest surpluses when oil prices rise and can compensate for the shortfall in revenues when oil prices fall. This fund will also reduce the impact of these shocks in addition to achieving gains from this fund's investments.

Tikrit Journal of Administrative and Economic Sciences, Vol. 20, No. 65, Part (2): 259-274
Doi: www.doi.org/10.25130/tjaes.20.65.2.14

دراسة تحليلية للصدمات الاقتصادية على الناتج المحلي الإجمالي في العراق للمدة (1990-2021)

محمد غايب يعقوب **سامر محمد فخري**
كلية الادارة والاقتصاد/ جامعة تكريت

المستخلص

تهدف الدراسة إلى توضيح وتحليل الصدمات الاقتصادية المزدوجة على الناتج المحلي الاجمالي في للمدة 1990-2021، وتفترض الدراسة أنه توجد علاقة تأثير سلبية الصدمات المزدوجة التي تعرض لها الاقتصاد العراقي خلال مدة الدراسة على الناتج المحلي الاجمالي، إذ تم استخدام الاسلوب الوصفي (التحليلي) في البحث وتوصل إلى أهم الاستنتاجات أن الاقتصاد العراقي تعرض إلى مجموعة صدمات اقتصادية مزدوجة خلال فترة الدراسة منها صدمات حرب وصدمات وبائية وصدمات الحصار جميعها انعكست سلبا في الناتج المحلي الاجمالي، وكانت أهم التوصيات التي تم التطرق لها في البحث الاستفادة من فوائض النفط في انشاء صندوق سيادي للاستقرار الاقتصادي إذ يمكن أن يعمل هذا الصندوق على استثمار الفوائض عند ارتفاع أسعار النفط وامكانية تعويض النقص الذي يحصل في الايرادات عند انخفاض أسعار النفط كما أن هذا الصندوق سيقلل من أثر هذه الصدمات فضلا عن تحقيق مكاسب من استثمارات هذا الصندوق.

الكلمات المفتاحية: الصدمات الاقتصادية المزدوجة، الصدمة الاقتصادية، أسعار النفط، الناتج المحلي الإجمالي.

المقدمة

واجه الاقتصاد العراقي منذ 1990-2021 مزيجاً من الأزمات والصدمات انعكست على مجمل أوضاع الاقتصاد العراقي. فما لبث أن تعافى من أزمة اقتصادية عام 1990 التي تسببت بها انخفاض في أسعار النفط والحصار الاقتصادي وكذلك حدثت الكثير من الأزمات الاقتصادية المزدوجة منها احتلال العراق بقيادة الولايات المتحدة الامريكية وحلفائها مما أدى إلى انخفاض في أسعار النفط أيضا وكذلك ضعف النشاط الاقتصادي للبلاد وفي عام 2014 احتلال لمناطق واسعة من العراق بالتزامن مع انهيار أسعار النفط والتي أدت إلى زيادة الديون العامة للبلد وارتفاع مستويات عجز الموازنة، إلى جانب تخريب البنية التحتية في المدن التي سيطر عليها الإرهاب، حتى عاد ليقع مرة أخرى في ازمة مركبة متعددة الأبعاد على أثر تفشي جائحة كورونا Covid-19 وإجراءات التباعد الاجتماعي والحجر والتي أدت الى تعطيل اغلب النشاطات الاقتصادية، مما انعكس على أسواق النفط والتي فقدت نحو 50% من قيمتها لتشهد الإيرادات العامة للبلد تراجعاً حاداً واستنزاف ما تبقى من فوائض موازنة عام 2018، وقد اقترن ذلك باستمرار المظاهرات منذ تشرين الثاني 2019 بسبب سوء الأوضاع الاقتصادية، بالتزامن مع المأزق السياسي الذي مر به البلد. وفي خضم هذه الأوضاع، يصبح البحث عن تنفيذ حزمة من الإصلاحات في الأمد القصير أو في الأمد الطويل امراً أكثر الحاحا لمواجه الأزمات والتطلع نحو بناء اقتصاد متنوع يقوم على الناتج المحلي ولتحقيق متطلبات البحث قسم البحث على أربعة مباحث رئيسية المبحث الأول منهجية الدراسة والمبحث الثاني الجانب النظري والمبحث الثالث الجانب التطبيقي أما المبحث الرابع الاستنتاجات والمقترحات.

المبحث الأول: منهجية البحث

أهمية البحث: تعد الصدمات الاقتصادية المزدوجة من المسائل المعقدة والمتداخلة في الدول النامية وتحديدا في العراق إذ إن الصدمات تؤثر على الوضع الاقتصادي للبلاد ومعدلات النمو الاقتصادي ويتسبب في انخفاض الناتج المحلي الإجمالي تراجع في معدل النمو والتنمية الاقتصادية للعراق كون العراق ذو اقتصاد ريعي احادي الجانب ومن هنا تأتي أهمية البحث في مجال تحليل هذه الصدمات الاقتصادية على مؤشرات النمو الاقتصادي وتحديد سبل معالجة هذه الصدمات والأزمات وذلك لتحقيق معدلات نمو مرتفعة.

مشكلة البحث: يعاني العراق من عدة صدمات اقتصادية مزدوجة تعرض لها وأثرت سلبياً على اقتصاد البلد وتدهور الأوضاع الاقتصادية والصحية والسياسية وبالتالي يمكن أن تتلخص مشكلة البحث بالسؤال الآتي:

ما هي الصدمات الاقتصادية المزدوجة على الاقتصاد العراقي في خضم تدهور أسعار النفط وعدم الاستقرار السياسي والاقتصادي في البلد؟

فرضية البحث: يسعى البحث إلى تحليل العلاقة (بين الصدمات الاقتصادية المزدوجة وانعكاساتها على الناتج المحلي الإجمالي في العراق للمدة 1990-2021)

هدف البحث: يسعى البحث إلى بيان وتسليط الضوء على مصطلح الصدمات الاقتصادية المزدوجة وأنواعها والخصائص التي تتميز بها المزدوجة التي عاشها العراق خلال المدة 1990-2021.

اسلوب البحث: لغرض تحقيق أهداف البحث واختيار فرضيته فقد تم الاعتماد في هذه الدراسة على الأسلوب الوصفي التحليلي لوصف ظاهرة الصدمات الاقتصادية وتوضيح الآثار التي تؤدي اليها هذه الصدمات والتي تنعكس سلباً على النمو الاقتصادي في العراق، وتم الاعتماد على الاسلوب الوصفي (التحليلي).

حدود البحث: يسعى البحث إلى تحليل الصدمات الاقتصادية المزدوجة على النمو الاقتصادي ضمن الحدود المكانية والزمانية.

الحدود المكانية: العراق

الحدود الزمانية: 1990-2021

هيكلة البحث: ومن أجل التحقق من الفرضية فأن هيكل الدراسة قسم على ثلاثة مباحث، تناول المبحث الأول الإطار النظري للصدمات الاقتصادية المزدوجة، أما المبحث الثاني تناول الاطار النظري للناتج المحلي الإجمالي وأسعار النفط ورصد لأثر الصدمات الاقتصادية المزدوجة التي تعرض لها الاقتصاد العراقي، والمبحث الثالث تناول التحليل الوصفي للمتغيرات الاقتصادية (أسعار النفط والناتج المحلي الإجمالي)

دراسات سابقة

1. **دراسة (جعفر صادق سفر وعبدالحميد سليمان ظاهر):** عنوان الدراسة تحليل وقياس أثر الصدمات الاقتصادية على النمو الاقتصادي في العراق للمدة (2004-2018): يهدف البحث إلى تسليط الضوء على محددات النمو الاقتصادي في العراق خلال مدة الدراسة وتحديد المتغيرات ذات التأثير الأكبر من بينها، فضلا عن التعرف على ماهية الصدمات الاقتصادية ومصادرها وأنواعها، وتحديد تأثيرها على النمو الاقتصادي في العراق خلال المدة (2004-2018) من أجل رصد وإدارة هذه الصدمات، وتوصل البحث إلى تجاوز نتائج تقدير العلاقة بين الناتج المحلي الإجمالي والمتغيرات التفسيرية

(الديون الخارجية، سعر الصرف الانفتاح التجاري، أسعار النفط باستخدام طريقة (OLS) كل من اختبارات الدرجة الأولى والثانية، وتبين أن المتغيرات المستقلة تفسير ما نسبته(94) من التغيرات الحاصلة في الناتج المحلي الإجمالي، وقدم أهم التوصيات ينبغي معالجة الخلل في الهيكل الإنتاجي بما يحقق زيادة إسهام الأنشطة غير النفطية في تكوين الناتج المحلي الإجمالي، مما يزيد من مساهمتها في إجمالي الصادرات ومن ثم تقليل مخاطر الاعتماد على مادة أولية واحدة في التصدير والتي تخضع للتغيرات الخارجية.

2. **دراسة (اسراء سعيد صالح وعفيفة بجاي شوكت ونضال شاكر جودة):** عنوان الدراسة قياس وتحليل أثر الصدمات الاقتصادية في سوق العمل في العراق للمدة (2004-2017): يهدف البحث إلى دراسة وتحليل وقياس أثر بعض الصدمات الاقتصادية الكلية المختلفة التي تحدث في أسعار النفط والناتج المحلي الاجمالي، في مستويات التشغيل في القطاعات الاقتصادية، في العراق للمدة 2004-2017، وتوصل البحث إلى سيؤدي الاعتماد الكبير على الايرادات النفطية في تمويل الانفاق الحكومي والناتج عن الطبيعة الريعية للاقتصاد، إلى سلب السياسة النقدية الكثير من فاعليتها، بينما يجعل للسياسة المالية دوراً مهماً في تحديد مسار المتغيرات الاقتصادية الكلية، وهذا ما يفسر التأثير المتواضع لصدمات أسعار الصرف، ومعدلات الفائدة على معدلات البطالة، وقدم أهم التوصيات العمل على فصل العلاقة بين الصدمات الاقتصادية الناجمة عن تقلبات القطاع النفطي وبين تقلبات الانفاق العام وانعكاس هذه التقلبات على المتغيرات الاقتصادية بما فيها سوق العمل عبر وضع استراتيجية طويلة الأمد تعنى بادخار الفائض في أوقات الصدمات الاقتصادية الايجابية والاستفادة منه في أوقات الصدمات السلبية، فضلاً عن تنمية هيكل الايرادات العامة وتقليل الاعتماد على الايراد النفطي والذي يمكن ان يوجه باتجاه الانفاق لتنشيط القطاعات الانتاجية الزراعية والصناعية، فضلاً عن توفير الحماية اللازمة من المنافسة الاستثماري الخارجية على أن يكون هذا البرنامج متدرجاً عبر مدد زمنية معينة، إذ إن نمو القطاعات غير النفطية يسهم في تقليل الاعتماد على الايرادات النفطية وبالتالي الحد من التعرض إلى الصدمات اقتصادية.

المبحث الثاني المحور الأول: الإطار النظري للصدمات الاقتصادية

أولاً. مفهوم الصدمات الاقتصادية (Economic Shocks): هنالك العديد من التعريفات حول الصدمات الاقتصادية إذ يرى اقتصاديون توضيح مفهومهم عن الصدمة أن الصدمات الاقتصادية على أنها أحداث خارجية وداخلية مفاجئة تواجهها الدولة دون أن يكون لها دور مباشر وفعال في تحديد هذه الأحداث ومراقبة آثارها (صالح واخرون، 2021: 81). وهنالك مفهوم آخر أيضا ينص على أن الصدمة تعني حدوث تغير حاد ومفاجئ في المتغيرات الاقتصادية أو أي منها ينتج عن الأحداث غير المتوقعة والصدمة الإيجابية أو السلبية الصدمة تؤدي الصدمة الإيجابية إلى زيادة قيمة المتغير، بينما تؤدي الصدمة السلبية إلى انخفاض قيمته ولا يمكن لاقتصاد بلد معين أن يتنبأ بها، على أن الأحداث التي تؤثر على الاقتصاد يمكن أن يكون مصدره خارجيًا أو داخليًا، أو أنه التغييرات غير المتوقعة في العرض العالمي الطلب الكلي أو كليهما. الصدمة هي السبب الرئيسي لحدوث الأزمة مما يعني وجود مشكلة تؤثر ماديًا ومعنويًا على النظام بأكمله، وهذا نتيجة حدث مفاجئ الصدمة إذن هي بداية أزمة تؤثر على التوازن، لأنه يمكن السيطرة في عواقب الصدمة وتخفيف آثارها إذا كانت هناك توقعات لحدوث الصدمات، ثم توفير التدابير الوقائية التي تخفف من تأثيرها والعمل لامتصاص

آثارها والتخفيف من حدتها، وفي أغلب الأحوال لا يتطلب التعامل مع الصدمة فقط امتصاص قوة الصدمة في البداية لتصل بعدها الأسباب الحقيقية التي أدت إليه وعلاجه جذريًا (آل طعوس، 2018: 237).

ثانياً. الصدمة الاقتصادية المزدوجة (Double Economic Shock): فتعني مصادفة صدمتين اقتصاديتين سلبيتين ف الوقت نفسه، مثل صدفة صدمة سلبية على مستوى إجمالي العرض مع صدمة سلبية على مستوى الطلب الكلي (عبيد وعبد، 2023: 228).

على سبيل المثال، تعرضت معظم الدول المنتجة للنفط لصدمة مزدوجة في عام 2020 بسبب انتشار فيروس كورونا، لذلك كانت صدمة عرض سلبية بسبب تراجع مباشر في التوظيف بسبب إصابة العمال بالفيروس المستجد، فضلا عن نقص المواد الخام واحتياجات رأس المال والنقل. أما صدمة الطلب السلبية، فهي تتمثل في انخفاض الطلب على النفط بسبب الصعوبات الاقتصادية العالمية والاضطراب شبه الكامل للحياة في معظم دول العالم، والصدمة الاقتصادية هي السبب الرئيسي لحدوث الأزمة الاقتصادية، لأن مفهوم الأزمة الاقتصادية يعني وجود خطأ يؤثر بشكل مباشر على النظام بأكمله، وهذا الخطأ ينشأ من حدث مفاجئ، والأزمة، إذا لم يتم السيطرة عليها. في بدايتها، تسمى كارثة، والكارثة تعبر عن حالة مدمرة. (عبد، 2022: 27).

ثالثاً. أسباب الصدمات الاقتصادية (Causes of economic shocks): يمكن توضيح العوامل التي أدت إلى حدوث الصدمات الاقتصادية على النحو (بن يحيى، 2014: 239-240):

- ❖ الاعتماد على مورد اقتصادي يغلفه تداخلات قطاعية على المستوى المحلي وبين البلدان النامية.
- ❖ ضعف القطاعات التي نعتمد عليها لتغيير الهيكل الإنتاجي.
- ❖ خلل في هيكل التجارة الخارجية.
- ❖ تشوهات الأسعار في معظم قطاعات الاقتصاد الوطني.
- ❖ اختلالات جذرية في سوق العمل وارتفاع معدلات البطالة.

وهناك العديد من الصدمات الداخلية والعوامل التي عملت بجد مع الصدمات الخارجية بشكل عام، يتمحور حول عاملين: زيادة الطلب والأسعار غير الواقعية، ويمكن تقسيمهما على الآتي:

- ❖ استمرار اتساع الفجوة بين معدل الادخار والمعدل الاقتصادي ومعدل الاستثمار المحلي.
- ❖ العجز الدائم والمستمر في الميزانيات العامة لمعظم البلدان النامية.
- ❖ العجز الدائم والكبير في ميزان مدفوعات الدول النامية وتدهور أسعار صرف عملاتها
- ❖ الوطنية.
- ❖ ضعف الإحلال بين المنتجات المصدرة والمستوردة.

رابعاً. أنواع الصدمات الاقتصادية (Types of economic shocks): ويمكن عرض أنواع الصدمات الاقتصادية حسب التالي (سفر وظاهر، 2020: 633)، (المكصوصي، 2022: 115)، (محجوبة، 2018-2019: 11)، (الطائي وحسين، 2016: 3):

1. **الصدمات العارضة أو العشوائية (Accidental or random shocks):** هو شكل من أشكال عدم التوازن الذي يحدث في التوازن الاقتصادي مع العالم الخارجي والذي يظهر نتيجة الأحداث الطارئة مثل الكوارث الطبيعية المتمثلة في الفيضانات أو الزلازل أو الآفات الزراعية، والتي تؤثر سلباً على الأنشطة الاقتصادية للبلاد وتسبب أضراراً جسيمة في الحياة الاقتصادية للدولة. المشاريع الحيوية والبنية التحتية في البلاد، تكون بشكل مؤقت، وتختفي عند انتهاء هذه الكوارث.

2. **الصدمات الموسمية (seasonal shocks):** يعتمد هذا النوع من الصدمات دائمًا على كونها صدمات قصيرة المدى، وهي من الأنواع التي يمكن أن يكون تأثيرها على ميزان المدفوعات أمرًا سهلاً للغاية لأن مدتها قصيرة، لا تتجاوز ستة أشهر كحد أقصى، وتعتمد على نوع معين، ويحدث في البلدان التي تعتمد على منتج في إنتاجه، أي الإنتاج الأحادي أو التصدير الأحادي
3. **الصدمات الدورية (periodic shocks):** ويتركز هذا النوع من الصدمات في الاقتصادات المفتوحة، حيث تشكل التجارة الخارجية نسبة عالية من الناتج المحلي الإجمالي، ومن ثم سيتعرض الاقتصاد لفترات ركود وازدهار يتعرض لها الاقتصاد العالمي، مما يؤثر على صادرات تلك الدول
4. **الصدمات الهيكلية (structural trauma):** تحدث هذه الصدمات عندما يتغير هيكل الطلب الداخلي أو الخارجي وينتقل من قطاعات معينة إلى أخرى، أو عندما يتغير الطلب على العملات الأجنبية بدلاً من العملة المحلية بسبب عدم الاستقرار الداخلي.
5. **الصدمات السياسية (political shocks):** وهو ما نتج عن تغيير النظام السياسي ثم تغير التوجه الاقتصادي كما حدث في العراق بعد عام 2003 إذا كانت طبيعة الاقتصاد العراقي نظاما شموليا وبعد عام 2003 كانت التوجهات الاقتصادية للحكومة نحو نظام السوق آنذاك بعض المشاريع والقطاعات التي كانت تحت رعاية ورعاية الدولة في ظل النظام السابق، أصبحت خارج نطاق رعاية الدولة، فضلا عن انفتاح الاقتصاد العراقي على العالم، مما أدى إلى توقف هذه المشاريع الإنتاجية وتراجع في مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي.
6. **صدمة نسب التبادل التجاري (Trade ratio shock):** يمكن تعريفها على أنها تغيرات مفاجئة تحدث في شروط التبادل التجاري لدولة ما، سواء كانت هذه التغييرات على جانب سعر الاستيراد أو على جانب سعر التصدير، وبالتالي فإن هذه التغيرات المفاجئة يمكن أن تكون سلبية نتيجة الانخفاض المفاجئ في أسعار الصادرات. أو ارتفاع أسعار الواردات أو كليهما، أو يمكن أن يكون إيجابياً ناتجاً عن زيادة مفاجئة في أسعار الصادرات. التصدير أو انخفاض أسعار الاستيراد أو كليهما، وقد تكون الصدمات مؤقتة بسبب تدخل الحكومة من خلال اتخاذ إجراءات مالية تحد أو تعمل على وقف هذه الصدمات، خاصة السلبية منها، وقد تكون صدمات دائمة لا تستطيع الحكومة إدارتها، سيستمر هذا لفترة طويلة.

خامساً. الأزمات الاقتصادية (Economic crises): الأزمة الاقتصادية هي مرحلة من مراحل الدورة الاقتصادية، وهي تمثل قاع الدورة الاقتصادية. عند حدوث ذلك، يتوقف جزء من نظام الإنتاج عن العمل، ويتم تدمير جزء من رأس المال الثابت الموازي لقدرته بسبب زيادة العرض. المواد الخام، بحيث يترك بعض المنتجين الإنتاج والأسواق بسبب الخسائر التي يتعرضون لها. فقط المؤسسات القادرة على تحمل آثار الأزمة تبقى في دائرة النشاط الاقتصادي. تُعرَّف الأزمة الاقتصادية بأنها اضطراب مفاجئ قد يتسبب في توافر غير منتظم الانتاج، وتضاؤل الحاجات فيختل التوازن بين طور الكساد وبين الانتعاش والانكماش (الشمري، 2010: 6).

سادساً. الفرق بين الازمة الاقتصادية والصدمة الاقتصادية: الصدمة والأزمة هما مصطلحان اقتصاديان يستخدمان لوصف حالات لا تستقر فيها الاقتصاد. ولكن هناك بعض الاختلافات بين الصدمة والأزمة، مما تقدم من خلال المفاهيم والمصطلحات التي تناولتها في الصدمات الاقتصادية والأزمات الاقتصادية يمكن التمييز بينهما من خلال الآتي:

الجدول (1): الفرق بين الازمة الاقتصادية والصدمة الاقتصادية

الصدمات الاقتصادية	الازمات الاقتصادية
1- تشير إلى حدث غير متوقع أو غير مألوف يؤثر على الاقتصاد بشكل مفاجئ وسريع. يمكن أن تكون الصدمات الاقتصادية ناجمة عن عوامل خارجية مثل الأزمات العالمية أو الأحداث الطبيعية أو التغيرات في الأسواق العالمية. 2- تكون عادةً حالة مؤقتة وقصيرة الأمد، حيث يكون تأثيرها ملحوظًا في فترة زمنية قصيرة. 3- يمكن أن تؤثر في قطاع محدد أو قطاعات معينة من الاقتصاد، مثل الأعمال التجارية الصغيرة والمتوسطة أو صناعة معينة. 4- قد يكون للصدمات تأثير سريع ومؤقت. قد يحدث تقلب في الأسعار أو تغير في طلب المستهلكين أو اضطراب في الإمدادات.	1- تشير إلى حالة مستمرة من عدم الاستقرار الاقتصادي تطال مختلف جوانب النظام الاقتصادي بشكل شامل. قد تنشأ الأزمة عن تراكم الصدمات المتتالية أو القضايا الهيكلية العميقة داخل النظام الاقتصادي نفسه (مثل الفقر، البطالة، الديون، الفساد). 2- تكون حالة مستمرة ومتواصلة، وتستمر لفترة طويلة، وقد تستمر لعدة سنوات. 3- تؤثر بشكل شامل على الاقتصاد بأكمله، بما في ذلك البنوك والشركات والأسواق المالية والعملة وسوق العمل. 4- قد تكون للأزمات تأثيرات عميقة ودائمة على الاقتصاد. قد تؤدي إلى تدهور النمو الاقتصادي، ارتفاع معدلات البطالة، انخفاض الاستثمارات وتدهور الظروف المالية.

المصدر اعداد الباحثين بالاعتماد على المصادر أعلاه.

بشكل عام، الصدمات تكون حالات قصيرة المدى ومؤقتة، بينما الأزمات تكون حالات طويلة المدى وتؤثر بشكل شامل على الاقتصاد. ومع ذلك، يمكن أن تؤدي الصدمات المتتالية إلى تفاقم الأزمات وزيادة تداخل التأثيرات السلبية.

المبحث الثاني المحور الثاني: الإطار النظري لأسعار النفط والناتج المحلي الاجمالي

أولاً. مفاهيم عن الناتج المحلي الإجمالي (Concepts of Gross Domestic Product):

يُعرّف الناتج المحلي الإجمالي بأنه القيمة السوقية لجميع السلع والخدمات النهائية التي تم إنتاجها داخل حدود الدولة خلال فترة زمنية معينة. يرمز إليه بالرمز (GDP) فيما يتعلق بالمصطلح الأجنبي (Gross Domestic Product)، عند ارتفاع الناتج المحلي الإجمالي (GDP) فأن حجم الاقتصاد العام آخذ في الازدياد، مما يؤدي إلى زيادة إجمالي الدخل، ومعها زيادة الدخل يتم الحصول عليها من قبل الفرد ويتم تعريف الناتج القومي الإجمالي (Gross National Income) على أنه قيمة السلع والخدمات المنتجة والمباعة في السوق والتي ينتجها المجتمع خلال فترة زمنية محددة. وبالتالي، فإن (الناتج المحلي الإجمالي) في اقتصاد مغلق يساوي (GNP) ولا يوجد تأثير لتحويلات العمال أو ما يسمى بتأثير المعاملات الخارجية (عيسى والتفات، 2021: 311-312).

ثانياً. العوامل المحددة لحجم الناتج المحلي الإجمالي (Factors Determining The Size Of The Gross Domestic Product) (بن سلمان، 2016: 29):

1. الظروف الطبيعية التي لا يستطيع الإنسان التحكم فيها أو التنبؤ بها، مثل الزلازل ومختلف الأحوال الجوية والمناخية.

2. الاستقرار السياسي للدولة الذي يؤثر على كمية وقيمة السلع والخدمات المنتجة. الحروب، على سبيل المثال، لها تأثير مدمر على الناتج القومي الإجمالي من خلال تدمير المصانع.
3. كمية ونوعية الموارد الاقتصادية التي تحدد كمية ونوعية ما يتم إنتاجه وبالتالي قيمة الناتج المحلي الإجمالي.
4. العلاقة بين عناصر الإنتاج والبيئة المحيطة، ومدى تطبيق الدولة لمبدأ تقسيم العمل في الإنتاج والتقدم التكنولوجي.

ثالثاً. طرق قياس الناتج المحلي الإجمالي (Methods For Measuring Gross Domestic Product) (نايف وحسين، 2022: 454):

يمكن قياس الناتج المحلي الإجمالي بالطرق الثلاث الآتية:

1. طريقة المنتج: يتم حساب الناتج المحلي الإجمالي للسنة X، على سبيل المثال، عن طريق حساب القيمة السوقية لجميع السلع والخدمات النهائية التي يتم إنتاجها في الاقتصاد في العام X بشكل فريد. مثال: تنتج الشركة سلعتين فقط،

إجمالي الناتج المحلي (GDP) = Px Qx + Py Qy & Y حيث سعر البضائع = p الكميات = Q

2. طريقة الإنفاق: ويتم حسابها باستخدام الاستهلاك + الإنفاق الاستثماري + الإنفاق الحكومي + (الصادرات - الواردات).
3. طريقة الدخل يتم احتساب الناتج المحلي الإجمالي باستخدام طريقة الدخل

= صافي الدخل المحلي + الضرائب غير المباشرة + استهلاك رأس المال - دعم الإنتاج.

رابعاً. أسعار النفط: يعبر سعر النفط الخام عن القيمة النقدية لبرميل النفط الخام، وفقًا للمقياس الأمريكي للبرميل المكون من 42 جالونًا مقومًا بوحدة العملة الأمريكية (دولار). معبرًا عنها بوحدة نقدية في وقت ومكان محددين، لا يؤدي دائمًا إلى علاقة ثابتة، بل هي في حالة تغير مستمر، وهذا التغيير يخضع وينتج عن تأثير وتداخل العديد من العوامل المختلفة، سواء كانت اقتصادية أو اجتماعية أو سياسية أو طبيعية أو مرتبطة بالشكل عن السوق نفسه وطبيعة هذه السلعة وطريقة استغلالها للإنتاج والاستهلاك (قاسم واحمد، 2021: 38).

يُعرّف سعر النفط بأنه قيمة سعر المنتج النفطي معبراً عنه بوحدة نقدية في زمان ومكان معروفين، والعلاقة بين سعره وقيمته غير ثابتة، وغالبًا ما تكون غير متساوية، لأن كان سعر النفط أقل بكثير من قيمته الحقيقية لفترات طويلة وهذا التناقض بين سعره وقيمته ناتج عن عوامل سياسية أو من طبيعته وطريقة إنتاجه واستغلاله والظروف المحيطة باستغلاله (ضاحي والغالبي، 2020: 6).

خامساً. العوامل المؤثرة في تقلبات أسعار النفط (عبدالمجيد، 2019: 326-328)

1. **حجم الاحتياطي النفطي:** يعد حجم احتياطي النفط من العوامل الرئيسية المؤثرة على أسعار النفط، حيث يؤثر اكتشاف احتياطيات نفطية جديدة ومؤكدة يمكن استخراجها بتكاليف اقتصادية تتناسب مع مستوى أسعار النفط الخام السائدة في أسواق الناقلات على مستوى الأسعار.
2. **التغيرات المناخية:** تؤثر التغيرات المناخية على مدار العام على مستويات الطلب على النفط، حيث لوحظ، على سبيل المثال، انخفاض مستويات الطلب في الدول المستهلكة خلال فصل الصيف بسبب ارتفاع درجات الحرارة، مقابل زيادة الطلب خلال فصل الشتاء.

3. **عامل التكنلوجيا:** التقنيات الحديثة المستخدمة في صناعة استخراج النفط ومعالجته والتقدم المستمر فيها يجعل من الممكن تحسين نموذج وأساليب العمليات النفطية في مراحلها المختلفة، وخفض التكاليف وزيادة كفاءة استخراج النفط من الحقول والخزانات النفطية، وهو تأثير إيجابي. على الأسعار الإجمالية أيضًا.
4. **سعر صرف الدولار الأمريكي:** يتم تسعير النفط الخام في الأسواق العالمية بالدولار الأمريكي بسبب قوة الدولار واستقراره، وبسبب هذا الارتباط الوثيق بين سعر الدولار وسعر النفط، فأن كل تجارة النفط تتم بالدولار، لذلك فإن هبوط سعر الدولار أو ارتفاعه سيؤثر سلباً أو إيجاباً على اقتصاديات الدول المنتجة، عندما تنخفض قيمة الدولار، ترتفع أسعار النفط بالدولار، وبالتالي فإن ارتفاع أو انخفاض سعر الصرف يؤثر على سعر النفط الخام.
5. **معدل النمو الاقتصادي:** استدعت الزيادة في النمو الاقتصادي زيادة في استهلاك النفط، خاصة في ظل التطور التكنولوجي الكبير، ويؤدي انخفاض النمو الاقتصادي إلى انخفاض الطلب على النفط، وبالتالي هناك علاقة مباشرة بين النمو الاقتصادي والطلب على النفط.
6. **العوامل الجيوسياسية:** كان هناك إجماع بين المحللين على أن أساسيات السوق الخاصة بمستويات العرض والطلب والمخزون غير كافية لتفسير عدم التوازن في مستويات الأسعار، خاصة في السنوات الأخيرة. لعبت أزمات النفط والعوامل الجيوسياسية والكوارث الطبيعية دورًا رئيسيًا في تأثير النفط. السعر، لعدم وجود مستوى إمدادات النفط، وهو العامل الأساسي التقليدي في أي ارتفاع أو انخفاض في الأسعار.
7. **المضاربات والتوقعات:** تلعب المضاربة أحيانًا دورًا مؤثرًا في تجارة النفط الدولية في تحديد أسعار النفط، خاصة وأن مثل هذه المضاربة قد تكون مبنية على توقعات المضاربين فيما يتعلق بسياسات الدول المنتجة أو المستهلكة للنفط وعلى العديد من العوامل الأخرى.

سادساً. رصد أثر الصدمات المزدوجة على الاقتصاد العراقي (رأي وتحليل الباحث): بناءً على ما تقدم من البيانات والتحليلات التي تضمنها الفصل الثاني، تقدم الباحث بملخص عن الصدمات الاقتصادية المزدوجة التي مر بها الاقتصاد العراقي خلال فترة الدراسة إذ يمكن تقسيمه كالآتي:

1. **الصدمة الاقتصادية المزدوجة الاولى عام 1990:** وتعد هذه الصدمة ذات تأثير ثنائي الأبعاد من جانبين الجانب السياسي والجانب الاقتصادي والتي تمثلت بحرب الخليج وفترة الحصار الاقتصادي على العراق أدت إلى ايقاف الاستيرادات والتصدير انعكس ذلك سلباً على الاقتصاد العراقي مما أدى إلى انخفاض في مستوى الناتج المحلي الاجمالي.
2. **الصدمة الاقتصادية المزدوجة الثانية عام 2003:** تعرض العراق خلال هذه الفترة إلى الاحتلال الأمريكي واندلعت الحرب مما أدى ذلك سلباً على الاقتصاد في الفترة حينها والتي عدّت صدمة ثنائية الأبعاد من ناحية عدم استقرار الأوضاع السياسية وعدم استقرار الأوضاع الاقتصادية وانخفاض في الناتج المحلي الاجمالي، بعد ذلك انطلق جانب آخر والذي يمكن عدّه نقلة أخرى من حيث قيام التجارة الخارجية والانكشاف الاقتصادي للبلد لكن على الرغم من ذلك فأن الأوضاع بقيت على ماهي عليه تتسم بعد الاستقرار.

3. **الصدمة الاقتصادية المزدوجة الثالثة عام 2010:** بعد الصدمات السابقة التي تعرض لها الاقتصاد العراقي تستمر الصدمات حتى حدوث العجز في الموازنة العامة للعراق والزيادة في مستوى النفقات العامة مما أثر ذلك على الناتج المحلي الاجمالي للعراق وانعكاسه على الاقتصاد بصورة عامة.
4. **الصدمة الاقتصادية المزدوجة الرابعة عام 2014:** في منتصف عام 2014، تعرض الاقتصاد العراقي لصدمة مزدوجة. الصدمة الأولى كانت أمنية متمثلة في تدهور الأوضاع الأمنية في محافظات الأنبار ونينوى وصلاح الدين. وتزامنت هذه الصدمة الأمنية مع صدمة اقتصادية تمثلت في انهيار أسعار النفط في الأسواق العالمية، ويذكر (عبد الغني ودهمان، 2017: 109) أن أسباب هذا الانخفاض في أسعار النفط تتمثل في: - ظهور إنتاج الزيت الصخري، والذي أصبح متاحًا من خلال استخدام تقنية التكسير الهيدروليكي فضلا عن الحفر الأفقي، والتي أضافت كمية (4.2) مليون برميل يوميًا إلى سوق النفط الخام، مما ساهم في زيادة كبيرة في العرض العالمي.

- ❖ تغير أهداف منظمة البلدان المصدرة للبترول (أوبك) حيث ركزت على الحفاظ على حصتها في السوق بدلاً من استهداف الأسعار.
- ❖ انخفاض استهلاك النفط من قبل الولايات المتحدة الأمريكية في ظل استخدامها لبدائل أخرى، أهمها الغاز الصخري.
- ❖ انخفاض سعر صرف الدولار وهو العملة المستخدمة في تسعير النفط.

5. **الصدمة الاقتصادية المزدوجة الخامسة عام 2020:** سرعان ما بدأ الاقتصاد العراقي انتعاشًا تدريجيًا نسبيًا من الصدمة المزدوجة 2014-2018 وبدأت أسعار النفط في الارتفاع تدريجيًا مرة أخرى واستقرت فوق مستوى 60 دولارًا في أواخر عام 2019 وأوائل عام 2020 حتى تصادم الاقتصاد العراقي بصدمة أعنف وأقوى، إذ في مطلع العام 2020 تعرض الاقتصاد العراقي لصدمة مزدوجة أخرى، صحية واقتصادية، وإذا أضفنا إليه الوضع السياسي أصبح ثلاثي الأبعاد، لأن الوضع السياسي تمثلت في استقالة الحكومة دون المصادقة على الموازنة العامة للدولة بسبب الاحتجاجات الشعبية التي بدأت نهاية عام 2019 (الكرعاوي والنصراوي 2020: 299).

المبحث الثالث: الجانب التحليلي للصدمات المزدوجة (أسعار الصرف، أسعار النفط، الناتج المحلي الاجمالي)

أولاً: تطورات وتقلبات أسعار النفط وأسعار الصرف خلال المدة (1990-2021).

الجدول (1): تطورات وتقلبات أسعار النفط العراقي لسلة اوابك وأسعار الصرف الموازي للمدة (2021-1990)

السنوات	الناتج المحلي الإجمالي / مليون دينار	معدل النمو	سعر الصرف الموازي (دينار/ دولار)	معدل التغير	اسعار النفط (دولار/برميل)	معدل التغير
1990	228483	-	4	-	22.26	-
1991	213130	6.7-	10	150.0	18.62	16.4-
1992	568140	166.6	21	110.0	18.44	1.0-
1993	140518	75.3-	74	252.4	16.33	11.4-
1994	703821	400.9	458	518.9	15.53	4.9-

السنوات	الناتج المحلي الإجمالي / مليون دينار	معدل النمو	سعر الصرف الموازي (دينار/ دولار)	معدل التغير	اسعار النفط (دولار/برميل)	معدل التغير
1995	2252264	220.0	1674	265.5	16.86	8.6
1996	2556307	13.5	1170	30.1-	20.29	20.3
1997	3286935	28.6	1471	25.7	18.68	7.9-
1998	4653524	41.6	1620	10.1	12.28	34.3-
1999	6607664	42.0	1927	19.0	17.48	42.3
2000	7920224	19.9	1930	0.2	27.60	57.9
2001	41314568.9	421.6	1929	0.1-	23.12	16.2-
2002	41022927.4	0.7-	1957	1.5	24.36	5.4
2003	29585788.6	27.9-	1936	1.1-	28.10	15.4
2004	53235358.7	79.9	1453	24.9-	36.05	28.3
2005	73533598.6	38.1	1472	1.3	54.46	51.1
2006	95587954.8	30.0	1475	0.2	61.08	12.2
2007	111455813.4	16.6	1276	13.5-	69.08	13.1
2008	157026061.6	40.9	1203	5.7-	94.45	36.7
2009	130643200.4	16.8-	1182	1.7-	61.06	35.4-
2010	162064565.5	24.1	1185	0.3	77.45	26.8
2011	217327107.4	34.1	1196	0.9	107.46	38.7
2012	254225490.7	17.0	1233	3.1	109.45	1.9
2013	273587529.2	7.6	1232	0.1-	105.87	3.3-
2014	266420384.5	2.6-	1214	1.5-	96.26	9.1-
2015	199715699.9	25.0-	1247	2.7	49.49	48.6-
2016	196924141.7	1.4-	1275	2.2	40.67	17.8-
2017	221665709.5	12.6	1258	1.3-	52.43	28.9
2018	268918874.0	21.3	1209	3.9-	69.78	33.1
2019	276157867.6	2.7	1196	1.1-	64.04	8.2-
2020	219768798.4	20.4-	1234	3.2	69.8	9.0
2021	301439533.9	37.2	1475	19.5	69.8	0

المصدر: من إعداد الباحث استناداً على: وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، والمجموعة الإحصائية السنوية، لسنوات متفرقة والبيانات المنشورة في النشرات الإحصائية لمنظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط (اوابك) متوفرة على الموقع الاتي:

https://www.opec.org/opec_web/en/publications/202.htm

Source\OPEC, (1999, 2007, 2012, 2015, 2019), Annual statistical bulletin

معدل التغير: اعداد الباحث.

Tikrit Journal of Administrative and Economic Sciences, Vol. 20, No. 65, Part (2): 259-274
Doi: www.doi.org/10.25130/tjaes.20.65.2.14

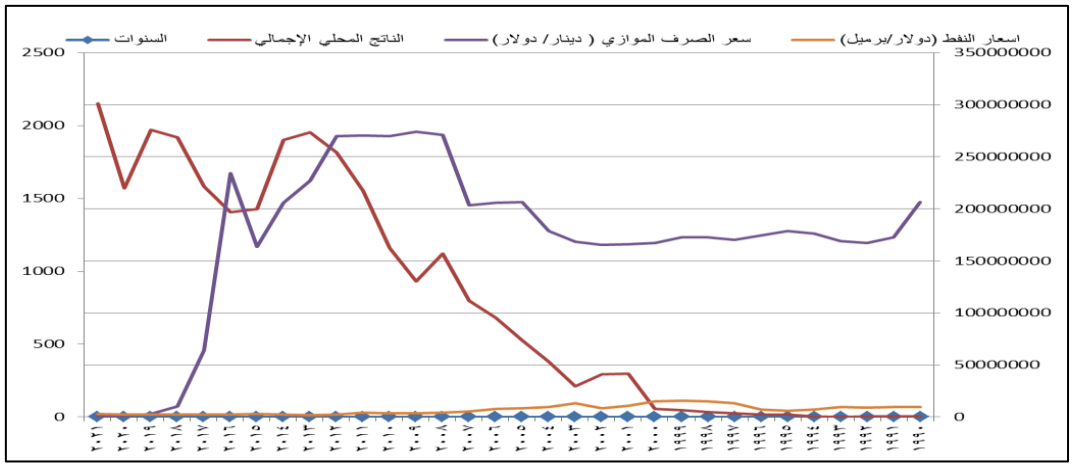

الشكل (1): اسعار الصرف والناتج المحلي الاجمالي واسعار النفط

المصدر اعداد الباحث استنادا إلى بيانات الجدول رقم (1).

مما تقدم من خلال الجدول السابق رقم (1-1) سجل الناتج المحلي الاجمالي سجل عام 2001 نمواً في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية بلغ (41314568.9) مليون دينار وبمعدل نمو (421.6%)، وسجل الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية في عام 2002 بلغ (41022927.4) استمر تراجع الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية ليصل إلى (29585788.6) مليون دينار عام 2003 بعد أن كان (41022927.4) مليون دينار عام 2002 بمعدل نمو سلبي قدره (- 27.9) ثم عاد ارتفع الإنتاج بالأسعار الجارية مرة أخرى خلال عامي 2004 و2005 بمعدلات نمو إيجابية بلغت (79.9%) و(38.1%) على التوالي وشهد عام 2009 انخفاضا في الإنتاج بالأسعار الجارية، حيث انخفض الإنتاج بالأسعار الجارية إلى (130643200.4) مليون دينار بعد أن كان (157026061.6 مليون دينار)، بمعدل نمو سلبي (16.8-%) في عام 2014 بدأ الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية في التراجع حيث سجل (266420384.5) مليون دينار مسجلا معدل نمو سلبي(2.6-%) ووصفت هذه الفترة بأنها الأسوء في تاريخ الاقتصاد العراقي نتيجة الزيادة في الإنفاق العسكري بسبب (الاحداث التي تعرضت لها المدن استمرت من 2014 إلى 2016) وكذلك أزمة النازحين من بعض المحافظات العراقية، والتي ألحقت أضرارا بالبنية التحتية وتعطيل النشاط التجاري، فضلا عن سقوط في أسعار النفط في الأسواق العالمية، إذ انخفض الناتج المحلي بالأسعار الجارية (تحليل الباحث حسب البيانات)، أما بالنسبة للفترة (2017-2018)، فقد شهد الناتج المحلي الإجمالي زيادة بالأسعار الجارية بسبب ارتفاع أسعار النفط العالمية، إذ سجل الناتج بالأسعار الجارية (221665709.5) ومعدل نمو إيجابي (12.6%).

أما بالنسبة لعام (2020)، فقد انخفض بشكل أكبر ليبلغ (219768798.4) مليون دينار، بمعدل نمو سلبي قدره (20.4-%) وذلك بسبب تداعيات فيروس (كوفيد 19) الذي أثر سلباً على معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي.

ارتفع الإنتاج خلال العام (2021) بشكل ملحوظ حيث وصل إلى (301439533.9) مليون دينار بمعدل نمو إيجابي قدر حوالي (37.2%) نتيجة لارتفاع أسعار النفط العالمية وتأثيره الإيجابي على الاقتصاد العراقي بشكل عام والناتج المحلي الإجمالي في شكل خاص.

من خلال الجدول السابق تبين أن سعر صرف الدينار العراقي كان يساوي (4) دنانير للدولار الواحد عام 1990، ثم ارتفع إلى (10) دنانير لكل دولار أمريكي، عام (1991) وبنسبة نمو (150%) واستمر سعر صرف الدينار العراقي مقابل الدولار في الارتفاع حتى بلغ (1674) دينارا لكل دولار امريكي في عام (1995) وبنسبة نمو (265.5).

أما في عام 1996 بدا أسعار النفط تتعافى وكانت انتقاله وخروج من الصدمة التي تعرض لها الاقتصاد العراقي وسجل سعر النفط آنذاك (20.29) وبمعدل نمو إيجابي (20.3%) ومن ثم بدأت أسعار النفط تتراوح وتتذبذب صعودا وانخفاضا نتيجة تأثر الأسواق النفطية في المتغيرات الخارجية حتى وصلت أسعار النفط لسنة (2000) الى (27.60) دولار للبرميل.

شهد عامي (2001-2002) انخفاضاً في أسعار النفط نتيجة الاحداث العالمية منها 11 سبتمبر وانخفاض الطلب العالمي على النفط حتى نهاية عام 2002 سجل أسعار (23.12) (24.36) دولار للبرميل على التوالي.

أما بالنسبة لعام 2003 شهد منعطفاً في مسيرة التنمية الاقتصادية والسياسية والاجتماعية في العراق نتج عنه حالة من الفوضى وعدم الاستقرار انعكست في مسار السياسات العامة للبلاد وأداء العديد من القطاعات على وجه الخصوص قطاع النفط الذي تأثر بالأحداث، مبيناً حجم التأثير على حجم الإنتاج والصادرات وعلى الرغم من ارتفاع أسعار النفط التي سجلها (28.10) دولار للبرميل، إلا أن أداء قطاع النفط كان ضعيفًا، نتيجة صدمات الاحتلال الأمريكي على العراق واضطراب الأوضاع السياسية والاقتصادية في البلاد، وفي عام 2004 عاودت الأسعار بالارتفاع وبدأت الأوضاع الأمنية والاقتصادية بالاستقرار فقد سجل (36.05) دولار للبرميل.

شجعت أسعار النفط المرتفعة خلال الفترة 2005-2008 على زيادة طاقات العراق التصديرية، مما ساهم في تحقيق الميزانية العامة فائضا ماليا للفترة 2004-2008، إذ سجلت أسعار النفط خلال هذه الفترة أسعار تتراوح بين (54.46) و(94.45) دولار للبرميل الواحد وقد وانخفضت أسعار النفط في نهاية عام 2009 بسبب الأزمة المالية العالمية والركود الاقتصادي العالمي.

بالنسبة لعام 2010، مع تحسن الأوضاع الاقتصادية العالمية بعد الأزمة المالية عام 2008، والارتفاع التدريجي لأسعار النفط في الأسواق العالمية، سجل حوالي (77.45) دولار للبرميل.

شهدت السنوات من 2011-2013 ارتفاعا في سعار النفط بعد العودة إلى التعافي من الأزمة المالية التي أطاحت باقتصادات العالم ومنها العراق حيث سجلت الأسعار خلال هذه الفترة (107.46) (109.45) (105.45) وهذا يعد أعلى مستويات قد سجلتها الأسعار خلال فترة الدراسة.

اتسمت السنوات 2014-2017 بعدم استقرار أسعار النفط العالمية بسبب الركود الذي أصاب اقتصادات العالم في بداية عام 2014، والذي أدى إلى تراجع النمو الاقتصادي العالمي، حيث انخفض سعر برميل النفط من (96.29) دولار إلى (40.76) دولار مما أدى إلى انخفاض الإيرادات النفطية في عامي 2015 و2016، تزامنًا مع سيطرة تنظيمات "داعش" الإرهابية على ثلاث محافظات عراقية، ما خلق حالة من الفوضى وتدهورًا أمنيًا، وهي تعد صدمة مزدوجة شهدتها البلاد (انخفاض أسعار النفط، وعدم الاستقرار الاقتصادي والسياسي للبلد).

مع التحسن التدريجي في أسعار النفط في عام 2017، عندما وصل سعر برميل النفط إلى (52.43) دولار، بدأ الوضع المالي للعراق يتحسن بشكل جزئي نتيجة زيادة عائدات في ذلك العام،

لتتجاوز العامين 2018 و2019 بسبب ارتفاع أسعار النفط، حيث بلغت (69.78) و(64.04) دولار للبرميل.

أما بالنسبة لعامي (2020-2021) فقد تراجعت أسعار النفط إلى الانخفاض وعدم الاستقرار وذلك بسبب الصدمات الوبائية التي شهدها العالم اجمع ومنا العراق على وجه الخصوص حيث انعكست هذه الصدمة الوبائية على الاقتصاد وشكلت صدمة اقتصادية مزدوجة (تمثلت بالركود الاقتصادي وانخفاض لأسعار النفط) والتي أدت إلى انخفاض الطلب العالمي واغلاق حركة الملاحة الدولية بسبب الوباء الذي اجتاح العالم (كوفيد-19)، فقد شهد سعر الصرف الموازي خلال الفترة (2020-2021) ارتفاعا بسبب تداعيات وباء كورونا والانغلاق الكبير للاقتصاد العالمي والانخفاض الحاد في أسعار النفط، بسبب انخفاض قيمة الدينار العراقي في الاستجابة لضغوط التمويل الحرجة. ارتفع سعر الصرف الموازي إلى (1234) خلال عام (2020). أدى ذلك إلى تقلبات أسعار الصرف في السوق الموازية، وفيما يتعلق بعام 2021 قام البنك المركزي برفع سعر الدولار الأمريكي وخفض قيمة العملة المحلية، وقد بلغ سعر الصرف في السوق قرابة (1475) دينار / دولار، ويعد هذا القرار خطوة استباقية. من قبل البنك المركزي، لتلافي استنزاف احتياطياتها من النقد الأجنبي، ولمساعدة الحكومة على تأمين رواتب موظفي الإدارات، لتعويض انخفاض عائدات النفط الناتج عن تدهور أسعار النفط الخام في السوق العالمي.

الاستنتاجات والتوصيات

اولاً. الاستنتاجات:

1. تعرض الاقتصاد العراقي خلال فترة الدراسة واستنادا إلى البيانات في الجدول إلى صدمات اقتصادية أدت إلى انخفاض في الناتج المحلي الاجمالي وكذلك انعكست اثار هذه الصدمات على القطاع النفطي وأسعار الصرف.
2. أهم الصدمات التي تعرض لها الاقتصاد العالمي بشكل عام والاقتصاد العراقي بشكل خاص عام 2003 و2014 و2021 تمثلت بصدمات الاحتلال الامريكي للعراق واحتلال العصابات الارهابية لبعض محافظات العراق والحقتها جائحة كورونا (كوفيد-19) والتي انعكس آثارها سلبيا على الاقتصاد العراقي.
3. تفاوت في أسعار النفط وأسعار الصرف خلال فترة الدراسة ولأن الاقتصاد العراقي هو اقتصاد ريعي اغلب اعتماده على تصدير النفط فان اثاره كانت كبيرة على الاقتصاد العراقي بسبب هذه تفاوت أسعاره.

ثانياً. التوصيات:

1. يجب تنويع الايرادات وعدم الاعتماد على النفط فقط لضمان نمو اقتصادي حقيقي وفعلي.
2. دعم توسيع فرص ومجالات الاستثمار وتنويعها أمام القطاع الخاص في شتى الانشطة الاقتصادية والانتاجية والخدمية.
3. الاستفادة من فوائض النفط في انشاء صندوق سيادي للاستقرار الاقتصادي إذ يمكن أن يعمل هذا الصندوق على استثمار الفوائض عند ارتفاع اسعار النفط وامكانية تعويض النقص الذي يحصل في الايرادات عند انخفاض اسعار النفط كما إن هذا الصندوق سيقلل من أثر هذه الصدمات فضلا عن تحقيق مكاسب من استثمارات هذا الصندوق.

4. النهوض بالقطاع السياحي والفلاحي اللذان قد يخلقان مداخل اضافية بالنظر لتوفر البلد على معالم سياحية وكذلك أراضي واسعة لغرض استغلالها في الانتاج الزراعي لغرض تنويع الاقتصاد.

المصادر

1. آل طعوس، غسان إبراهيم احمد، (2018)، أثر الصدمات الاقتصادية والنقدية في النمو الاقتصادي لدول الاتحاد النقدي الأوروبي للمدة (1995-2014)، المجلة الاكاديمية لجامعة نوروز، المجلد (7)، العدد (1)، العراق.
2. بن سلمان، مهند بن عبد الملك، (2016)، دراسة وصفية لمفهوم الناتج المحلي الإجمالي "، مؤسسة النقد العربي السعودي، السعودية.
3. بن يحيى، نسيمة، (2014)، أثر صدمات أدوات السياسة المالية على النمو الاقتصادي في الجزائر، المجلة الجزائرية للاقتصاد والمالية، العدد (2)، الجزائر.
4. سفر، جعفر صادق وظاهر، عبدالحميد سليمان، (2020)، تحليل وقياس اثر الصدمات الاقتصادية على النمو الاقتصادي في العراق للمدة (2004-2018)، مجلة العلوم الإنسانية – جامعة زاخو، العدد (8)، العراق.
5. الشمري، فهد مغيمش حزيران، (2010)، " الازمة المالية العالمية 2008 وتداعياتها على الاقتصاد العالمي، رسالة ماجستير كلية الإدارة والاقتصاد – قسم الاقتصاد، جامعة كربلاء.
6. صالح، اسراء سعيد وشوكت، عفيفة بجاي وجودة، نضال شاكر، (2021)، قياس وتحليل أثر الصدمات الاقتصادية في سوق العمل في العراق للمدة (2004-2017)، مجلة الإدارة والاقتصاد – الجامعة المستنصرية، العدد (128)، العراق.
7. ضاحي، جاسم محمد والغالبي، عبدالحسين جليل، (2020)، صدمات أسعار النفط واثرها على بعض متغيرات الاقتصاد الكلي في العراق للمدة (1990-2018)، مجلة اقتصادي خليج، المجلد (36)، العدد (44).
8. الطائي، هناء عبدالحسين وحسين، صفاء علي، (2016)، تحليل تأثير صدمة معدل التبادل التجاري على السياسة المالية في العراق للمدة (1990-2012)، مجلة الإدارة والاقتصاد – جامعة بغداد، المجلد (39)، العدد (107)، العراق.
9. عبد، طيبة عباس، 2022، الانضباط المالي وأثره في معالجة الصدمات المزدوجة في الاقتصاد العراقي للمدة (2004-2020)، رسالة ماجستير كلية الإدارة والاقتصاد – قسم الاقتصاد، جامعة الفلوجة، العراق.
10. عبدالمجيد، علي إسماعيل، (2019)، اثر تقلبات أسعار النفط على السياسة النقدية في العراق، مجلة اهل البيت، المجلد (1)، العدد (25)، العراق.
11. عبيد، مهند خليفة وعبد، طيبة عباس، (2023)، الانضباط المالي في معالجة الصدمات المزدوجة في الاقتصاد العراقي للمدة (2004-2020)، مجلة اقتصاديات الاعمال للبحوث التطبيقية، المجلد (4)، العدد (1)، العراق.
12. عيسى، سعد صالح ورشيد، التفات عزيز، (2021)، أثر الصادرات النفطية في الناتج المحلي الإجمالي للعراق للمدة (2004-2018)، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية – جامعة تكريت، المجلد (17)، العدد (55 /ج3)، العراق.

13. قاسم، سعاد عبدالقادر واحمد، غسان إبراهيم، (2021)، قياس اثر تغيرات أسعار النفط في الاستيرادات السلعية للعراق باستخدام منهجية الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع ARDL للمدة (1980-2019)، مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد (13)، العدد (2)، العراق.
14. محجوبة، راعي، (2018-2019)، دراسة قياسية لأثر صدمات السياسة المالية على التضخم في الجزائر للفترة (1970-2017)، رسالة ماجستير كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة يحيى فارس بالمدية.
15. المكصوصي، سعد حسين خلف، (2022)، الصدمات النقدية في الاقتصاد العراقي وخيارات السياسة النقدية بعد عام 2003، مجلة كلية الكوت الجامعة للعلوم الإنسانية، المجلد (3)، العدد (2)، العراق.
16. نايف، يسرى سالم وحسين، باسل عبدالله، (2022)، تحليل العلاقة بين القطاع الصناعي والناتج المحلي الإجمالي في العراق للمدة (2010-2020)، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية – جامعة تكريت، المجلد (18)، العدد (60 /ج2)، العراق.

مواقع الانترنت الرسمية:

1. البيانات المنشورة في النشرات الإحصائية لمنظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط (اوابك) متوفرة على الموقع الاتي:

https://www.opec.org/opec_web/en/publications/202.htm

Source\OPEC, (1999, 2007, 2012, 2015, 2019), Annual statistical bulletin